

Distr.: General
9 April 2025
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون
فيما بين بلدان الجنوب
الدورة الثانية والعشرون
نيويورك، 27-30 أيار/مايو 2025
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*
النظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في
تنفيذ مقرّر اللجنة الرفيعة المستوى 1/21

التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ المقرر 1/21 الذي اتخذته
اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال
دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعبيل بتنفيذ خطة
التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالمقرر 1/21 الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتضمن لمحة عامة عن السبل التي اتبعتها مؤسسات الأمم المتحدة لزيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها واستراتيجياتها مع تعزيز قدرات الدول الأعضاء على المشاركة في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الفعالة والمؤثرة في عامي 2023 و 2024. وتشكل النسبة المتزايدة من الأطر الاستراتيجية والبرنامجية على المستوى القطري التي تدمج وتعمم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مؤشراً على الاهتمام المستمر من جانب الدول الأعضاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

* SSC/22/L.2.

** قُدم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060525 210425 25-05786 (A)



الثلاثي. ويُختتم التقرير بالعديد من التوصيات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال بذل جهود متواصلة في بناء القدرات والتعميم وتبادل المعرفة والتمويل ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، مع الاستفادة من دعم منظومة الأمم المتحدة وأطر القياس المبتكرة لتسريع التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بالمقرر 1/21، الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الحادية والعشرين، والذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك المقرر، بما في ذلك التوصيات والمقترحات الواردة في تقريره (SSC/21/2). في الدورة الحادية والعشرين، حول موضوع "تسريع التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، جرت مناقشات حول الدور الذي سيعمل به التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد أدت حالة الطوارئ الصحية العالمية إلى تفاقم التحديات الإنمائية القائمة في جنوب الكرة الأرضية، مما أدى إلى زيادة أوجه الضعف أمام الصدمات الخارجية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تزايد ضائقة الديون، وتصاعد النزاعات، وارتفاع مستويات الفقر، وتراجع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2 - وفي ظل هذه الخلفية، يسلط هذا التقرير الضوء على الطرق التي وسعت بها بلدان الجنوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عامي 2023 و 2024، على الرغم من القيود الهيكلية والسياقية، من خلال تعزيز الشراكات وتعبئة موارد التنمية المتنوعة. ويبحث كذلك في التدابير التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لإدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها واستراتيجياتها وعملها البرنامجي. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تعزيز تنمية القدرات، وتيسير نقل التكنولوجيا، وتعبئة الموارد، والنهوض بالتعاون بين المؤسسات والشبكات.

3 - وقد حظي دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق الأهداف الإنمائية باعتراف واسع النطاق في الفترة المشمولة بالتقرير، كما يتجلى ذلك في ما مجموعه 66 قرارا وإعلانا ووثيقة ختامية اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إدماج منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية. وسلط الضوء أيضا في العديد من الوثائق على كيفية الاستفادة من كيانات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وتوسيع نطاق جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الأمر الذي يعزز دورها كميسر لتبادل المعرفة وبناء القدرات وتعبئة الموارد. وقد تم تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطرائق عمل في عدد من العمليات الحكومية الدولية الرئيسية للأمم المتحدة ووثائقها الختامية. وبالمثل، تضمنت نتائج عمليات مجموعة الـ 77، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث والإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع السنوي الثامن والأربعون لوزراء خارجية مجموعة الـ 77 والصين، أحكاما لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأقرت بمساهمتهما في التنمية المستدامة.

4 - ويوجز هذا التقرير الإجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز التضامن من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما لتنفيذ خطة عام 2030. ويستجيب الفرع الثاني لطلب اللجنة الرفيعة المستوى إلى جميع كيانات الأمم المتحدة مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطرها الاستراتيجية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ويستعرض الفرع الثالث الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بناء على طلب البلدان النامية وتحت قيادتها مع الاستفادة من ولاية كل كيان

من كيانات الأمم المتحدة ومزاياه النسبية. ويبحث الفرع الرابع في التعاون بين المؤسسات في جنوب الكرة الأرضية من خلال إنشاء شبكات تتبادل الخبرات لمواجهة التحديات الإنمائية الملحة، بما في ذلك تلك الناشئة عن جائحة كوفيد-19. ويسلط الفرع الخامس الضوء على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتوفير الدعم السياساتي والمالي والعلمي والتكنولوجي لسد الفجوات الرقمية، وتسريع التحول الرقمي، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة. ويوجز الفرع السادس التدابير المتخذة لتوسيع نطاق آليات التمويل التي تمكن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأخيراً، يعرض الفرع السابع الاستنتاجات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر 1/21 الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى، ويضع توصيات لمعالجة الثغرات القائمة.

5 - وتغطي المعلومات الواردة في هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، وتم جمعها بشكل أساسي من خلال الاستقصاء السنوي الذي يجريه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد استكملت تلك المعلومات بتقارير مؤسسية من كيانات الأمم المتحدة واستقصاءات أجريت من أجل الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويقدم التقرير نظرة عامة توضيحية وليست شاملة، مستندا إلى مدخلات من 21 مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ردت على الاستقصاء الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر 2024⁽¹⁾.

ثانياً - مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مؤسسات الأمم المتحدة

6 - على مدار عامي 2023 و 2024، اتخذت مؤسسات الأمم المتحدة تدابير لزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطرها الاستراتيجية وأدوات التخطيط الخاصة بها ومن خلال تعيين جهات تنسيق مخصصة والاستثمار المستمر في تعلم الموظفين وقدراتهم. وتضمنت الردود على الاستقصاء الذي أجره مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمثلة عديدة من كيانات الأمم المتحدة الإنمائية التي أدمجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجياتها على الصعيدين العالمي والوطني، مع إيلاء الاعتبار لولاية كل منها ولمزاياها النسبية. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الذي نُشر في عام 2024 (A/79/72-E/2024/12)، فمنذ عام 2021، ارتفع عدد حكومات البلدان المضيفة التي قدمت طلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في مجالات مثل الصحة وتغير المناخ والحماية الاجتماعية، من 53 في المائة إلى 61 في المائة. وقد استجابت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلك الطلبات وفقاً لذلك:

(1) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للمشروع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة السياحة العالمية.

فقد أدمجت نسبة 81 في المائة من المجيبين على الاستقصاء هذا النمط من التعاون في الخطط الاستراتيجية، وأدمجت نسبة 86 في المائة منهم نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإبلاغ المؤسسي في عام 2023، مقارنة بنسبتي 73 في المائة و 79 في المائة على التوالي في عام 2022.

7 - وأكملت آلية التنسيق المشتركة بين الشعب التي أنشأها برنامج الأغذية العالمي، وهي فرقة العمل العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عملها في عام 2023، والذي تضمن قائمة مرجعية لإدماج المساواة بين الجنسين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي ييسره برنامج الأغذية العالمي، واستعراضا عاما لخيارات إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أدوات الشراكة والخطط الاستراتيجية القطرية. ونتيجة لذلك، وللمرة الأولى، تمكنت المكاتب القطرية من تقديم تقاريرها باستخدام مؤشرات محددة، وتضمنت حوالي 78 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2023 التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على تحديث راند لسياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2023، مصحوبا بخطة تنفيذية بقيمة 9 ملايين دولار لضمان الجودة والنتائج مع الاستجابة لطلبات الناشئة.

8 - وأطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 2023 "الدليل التشغيلي الجديد بشأن إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية"، مما أدى إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع الاستراتيجيات القطرية الست التي تم إعدادها.

9 - وقد أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات وحدة مخصصة لتعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة لديها ميزانية مخصصة لتيسير مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ورصد الأنشطة ذات الصلة على نطاق المنظمة. وتشمل الأولويات الرئيسية مبادرات بناء القدرات، وتحسين جمع البيانات، ومراجعة وتقييم الاستراتيجيات والمبادرات ذات الصلة.

10 - وأدرجت منظمة السياحة العالمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجموعة أدوات مؤشرات المشاريع، التي تستخدمها في تدريب الموظفين لمواءمة المبادرات مع أهداف التنمية المستدامة وضمان فعالية تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها. وأنشأت أيضا آليات قوية لجمع البيانات ورصدها، مما يتيح إعداد تقارير شاملة عن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: توفر مجموعة أدوات مؤشرات المشاريع إطارا منظما لتقييم أثر مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يضمن المساءلة وإدخال التحسينات القائمة على البيانات، خاصة بالنسبة للغايتين 17-6 و 17-9.

11 - وقد رافق إصدار المبادئ التوجيهية التشغيلية الجديدة للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إطلاق دورة تعليمية إلكترونية أسفرت عن أكثر من 100 مشروع تعاون تقني تطبق طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

12 - ونشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الطبعة الثالثة من "المبادئ التوجيهية لمبادرات التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب" و "المذكرة الإرشادية للشراكة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". وفي عام 2024، أطلقت اليونيسف دورة تدريبية إلكترونية حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعريف الموظفين بالإطار المفاهيمي وفرص البرمجة. وفي الوقت الراهن، تتضمن

57 في المائة من وثائق البرامج القطرية لليونيسف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتضمنت جميع التقارير السنوية عن تلك البرامج القطرية معلومات عن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تم تنفيذها في عام 2023.

13 - واستثمرت أيضا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تعزيز قدرات الموظفين على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والمشاريع الاستثمارية الزراعية من خلال حلقات العمل الإقليمية التي وفرت أيضا منبرا لمناقشة فرص تعبئة الموارد الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الدول الأعضاء.

14 - وفي عام 2023، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة توجيهية جديدة بعنوان "تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: اعتبارات تصميم وتنفيذ وتوثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" تهدف إلى تيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع مراحل دورة المشروع، مما يضمن اتباع نهج أكثر توحيدا وتأثيرا في مبادرات التنمية. وفي عام 2024، احتوت ما نسبته 66 في المائة من وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إما على ذكر أو خطط مفصلة للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين تضمنت ما نسبته 10 في المائة من مشاريع البرنامج الإنمائي دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وركز معظمها على تعزيز القدرات الوطنية.

15 - وأصدر مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تكليفا بإجراء استعراض للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024⁽²⁾. ووفقا لنتائج الاستعراض، لعب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا مهما في الإنجازات التي سجلها البرنامج، على الرغم من أن النصف الأخير من فترة التنفيذ تأثر بآثار جائحة كوفيد-19، التي أوقفت أو عكست المكاسب التي تحققت. ونتيجة لهذا الاستعراض، قُدمت توصيات لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل جديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

16 - وتضمنت عملية رصد أداء منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وتقييمه لفترة السنتين 2023-2024 وخطط العمل لفترة السنتين 2024-2025 معلومات عن إدراج مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإبلاغ عنها. وفي عام 2023، أبلغ 21 مكتبا قطريا تابعا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (من أصل 27 مكتبا) وثلاثة كيانات دون إقليمية عن دعم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو المشاركة فيها. وعلى سبيل المثال، تم تنفيذ مشروع تعاون ثلاثي على مرحلتين بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والجماعة الكاريبية والأرجنتين لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على اكتشاف ومراقبة مقاومة مضادات الميكروبات في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

17 - وتتضمن الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة لفترة 2024-2028 التزاما مؤسسيا بزيادة دور المنظمة بشكل كبير كميسر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الأقاليمي من خلال آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة التي تقودها

(2) المنشور متاح على الرابط التالي: <https://unsouthsouth.org/2024/07/01/review-of-south-south-cooperation-in-the-implementation-of-the-vienna-programme-of-action-for-ldcs-in-the-decade-2014-2024/>

الدول. ويجري حالياً استعراض للاستراتيجيات الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لتوفير أدلة ملموسة على استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التخطيط الاستراتيجي على المستوى القطري وإثراء تنمية القدرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لموظفي المنظمة الدولية للهجرة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إدماج وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملية صنع السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما أدى إلى إدراجها في 66 قراراً وإعلاناً ووثيقة ختامية اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدم المكتب الدعم الموضوعي والسياساتي، مدعوماً بتحليل قائم على الأدلة، لتعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجموعة من عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الرئيسية. وشملت المساهمات الملحوظة دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2024-2034، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في عام 2024، وميثاق المستقبل ومرافقاته. وتُجسد هذه الجهود الاعتراف المتزايد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآليتين بالغتي الأهمية لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19 - وفي عام 2023، أطلق مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية "المبادئ التوجيهية لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويين القطري والإقليمي". وقام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بنشر المبادئ التوجيهية من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية ومواد التواصل طوال عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، وضع مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وفريق عمل تابع للأمم المتحدة، وحدة للتعليم الإلكتروني لدعم وكالات الأمم المتحدة في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملها على الصعيدين الإقليمي والقطري. وكانت هذه الوحدة الإلكترونية⁽³⁾ مسعى مشتركاً اشتركت في تمويله منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأغذية العالمي. وأسهم فريق عمل تابع للأمم المتحدة في وضع محتوى الوحدة الإلكترونية وساعد في مراجعتها. وتألّف فريق العمل من ممثلين عن مكتب التنسيق الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي. وقام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والرئيسان المشاركان لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية بنشر دليل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية، الذي يقدم إرشادات تفصيلية وأمثلة على إدماج التعاون

(3) الوحدة الإلكترونية: تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع التحول نحو التنمية المستدامة. متاحة على

الرابط التالي: <https://unsouthsouth.org/our-work/capacity-development/sstc-e-module/>.

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إعداد وتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويكمل هذا الدليل أيضا دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي نشرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحزم الموارد الأخرى المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي "التقرير التجميعي للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024"، تم الاعتراف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة ذات صلة لتنفيذ خطة عام 2030 والتصدي للتحديات المستمرة المتعلقة بتمويل التنمية وتخفيف عبء الديون.

20 - وأدى مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا رئيسيا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال عقد ودعم العديد من الحوارات والمنتديات الرفيعة المستوى حول السياسات. وقد يسرت هذه المشاركات تبادل المعرفة حول التحديات العالمية الحرجة، بما في ذلك ضائقة الديون، والعمل المناخي، ومشاركة القطاع الخاص، والتنمية المستدامة. وعززت تلك الحوارات والمنتديات الحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التصدي للتحديات الهيكلية وتسريع وتيرة التقدم نحو الوفاء بالالتزامات العالمية. ومن خلال تعزيز عمليات التبادل هذه، أسهم المكتب في تحديد الممارسات الجيدة ونشرها، مما مكّن البلدان من تنفيذ حلول أكثر فعالية وتعاونًا.

ثالثا - استمرار الدعم البرنامجي المقدم من مؤسسات الأمم المتحدة لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تضطلع بها الدول الأعضاء

21 - أسفرت التدابير التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأطر الاستراتيجية وأدوات التخطيط عن سبل أكثر فعالية لتقديم الدعم المستمر إلى الدول الأعضاء عند تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، بناء على طلب البلدان النامية وفي إطار يكفل امتلاك هذه البلدان وقيادتها لزام الأمور، من خلال نهج على نطاق المنظومة. وقاد العديد من المنسقين المقيمين عملية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ووفقا لمكتب التنسيق الإنمائي، في عام 2024، أدمج 117 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية شكلا من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب و/أو التعاون الثلاثي في خططها.

22 - وشكل منتدى الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في القاهرة في عام 2023 خلال معرض التبادل التجاري الثالث فيما بين البلدان الأفريقية، جهدا تعاونيا بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الصيني. وسلط المشاركون في المنتدى الضوء على القطاعات ذات الإمكانيات الاستثمارية الكبيرة، وشددوا على الحاجة إلى أطر تنظيمية واستراتيجيات شاملة لتعزيز التدفقات الاستثمارية داخل بلدان الجنوب.

23 - وفي عام 2023، عملت المنظمة الدولية للهجرة بشكل وثيق مع جماعة شرق أفريقيا للنهوض بخطة التكامل الأفريقي من خلال إعطاء الأولوية لمبادرات مثل مركز الحدود ذي المنفذ الواحد ومواءمة برامج بناء القدرات لموظفي الحدود. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أعدت أمانة جماعة شرق أفريقيا، بالتعاون مع الدول الشريكة وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وحدة تدريبية شاملة حول إدارة الهجرة في المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد. ونتيجة لذلك، تم إجراء تدريب للمدربين في أوغندا لتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لتنفيذ المنهج بفعالية.

24 - وقد أدت المنظمة الدولية للهجرة دوراً محورياً في تنمية القدرات والمساعدة التقنية في مجال تغير المناخ والتنقل البشري من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 2023، وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، قام المركز الأفريقي لبناء القدرات في مجال إدارة الهجرة بتسيير 46 فعالية لتنمية القدرات وتبادل المعرفة شارك فيها 654 مشاركاً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 41 في المائة في عدد مبادرات التعلم مقارنة بالعام السابق.

25 - وقد وسّع مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية نطاق تأثيره بشكل كبير، بما في ذلك عن طريق مشروع أطلق في عام 2023 لتمكين الشباب الريفي في سلسلة القيمة لإنتاج الطماطم في كينيا بمشاركة جامعات كينية وصينية وكذلك القطاع الخاص المحلي. وطوال عامي 2023 و 2024، تلقى أكثر من 4 000 مزارع التدريب من خلال المشروع على زراعة الطماطم في المستنبتات وتطوير أصناف مقاومة للبكتيريا، مما عزز القدرات على زيادة قدرة النظم الغذائية على الصمود في كينيا.

26 - وفي إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين، تم افتتاح ثلاثة مشاريع جديدة في كينيا وملاوي وناميبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة مساهمة إضافية قدرها 5 ملايين دولار. ويستند المشروعان في ملاوي وناميبيا إلى النتائج التي تحققت في المرحلة الأولى من كل منهما لدعم القدرات الوطنية في مجالات مثل الميكنة الزراعية والمكافحة المتكاملة للآفات وتربية الدواجن. ويشكل المشروع في كينيا جزءاً من مبادرة تعاون ثلاثي لتعزيز الإنتاج الخفيض الكربون للشاي وتطوير سلسلة القيمة من خلال تكييف الخبرات والتقنيات الصينية والألمانية.

27 - ويسّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التعاون بين كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يركز على مواضيع من بينها التدريب على الكشف عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتقنيات الاختبار غير المتلف لسلامة المباني والبنية التحتية.

28 - وقد حظي التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال العمل التطوعي بدعم متزايد من متطوعي الأمم المتحدة: فقد جاء أكثر من 85 في المائة من المواطنين العالميين الذين تمت تعبئتهم في الفترة المشمولة بالتقرير من بلدان الجنوب، وشكلت النساء الأغلبية بنسبة 55 في المائة، وعمل ما مجموعه 3 350 منهم كمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة في بلدان أخرى من بلدان الجنوب. وتم إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة المدافعات عن الصحة في أفريقيا في عام 2024، بالشراكة مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أفريقيا لتوظيف الشابات المهنيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 22 و 35 عاماً كمتطوعات من متطوعي الأمم المتحدة مدافعات عن الصحة في البلدان الأفريقية. وتجاوزت المرحلة الأولى الهدف المحدد بـ 100 امرأة من المدافعات عن الصحة، حيث تم حشد ما مجموعه 145 امرأة من 38 جنسية، ساهمن في 47 مكتبا قطريا في أفريقيا، حيث ساهمن في تعزيز النظم الصحية الوطنية أو المجتمعات المحلية مع اكتساب الخبرة العملية والتواصل مع القادة والأقران.

29 - وبالتعاون مع جامعة السلام، انتهت مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أيار/مايو 2023 من دراسة بشأن الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما أدى إلى تعزيز الحوار حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحقوق الإنسان الذي سُلط الضوء على المبادئ والممارسات المتكاملة والتي يعزز بعضها بعضاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي والحق في التنمية. واستندت هذه الدراسة إلى تجارب مشاريع ممولة من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في أنتيغوا وبربودا وإلى مشروعات ممولين من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع في أنغولا وجزر القمر، بدعم تقني من البرازيل وجنوب أفريقيا على التوالي. وفي عام 2024، أجرت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية دراسة مواضيعية بعنوان "تفعيل الحق في التنمية في التعاون الإنمائي الدولي"، تناولت موضوع تعميم الحق في التنمية وتفعيله في مختلف أشكال ممارسات التعاون الإنمائي.

30 - ويسر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) عمليات التبادل الأقليمي على مستوى المدن لتعزيز السياسات والممارسات الداعمة لتحقيق مدن شاملة للجميع. وشملت تلك التبادلات تبادلات بين كولومبيا وكينيا بشأن حل مجتمعي للإسكان الميسور التكلفة في المستوطنات العشوائية، ومبادرة جديدة تدعم التبادلات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا لتعزيز المستوطنات البشرية المستدامة في قطاع التعدين في كلا البلدين.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم دعم أكثر من 15 مشروعاً إقليمياً ودون إقليمياً بمشاركة 32 دولة عضواً في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مجالات تغير المناخ، والصحة النفسية، وسرطان الأطفال، والهجرة، واكتشاف ومراقبة مقاومة مضادات الميكروبات. ودعمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أيضاً جهود تعبئة الموارد التي تبذلها البلدان، وتنفيذ ثلاثة مشاريع ممولة من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة بشأن ما يلي: (أ) زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية خلال جائحة كوفيد-19 من خلال اعتماد استخدام الروبوتات والتكنولوجيا الجديدة في تدريب وتوابعو؛ (ب) زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وتغطيتها في منطقة تشاكو في باراغواي؛ (ج) تعزيز الإدارة السريرية لمرضى كوفيد-19 والحد من خطر انتقال العدوى بين العاملين الصحيين في بليز. وفي عام 2023، عملت عقدة الاستخبارات الصحية في أوروغواي، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تابعة لوزارة الصحة العامة في أوروغواي، ووكالة أوروغواي للتعاون الدولي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، على زيادة تبادل المعرفة حول النظام الصحي في أوروغواي وتعزيز التبادل داخل الإقليم وبين الأقاليم.

32 - ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما مجموعه 700 مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عامي 2023 و 2024، حيث تناولت هذه المشاريع طيفاً واسعاً من المسائل، بما في ذلك القضاء على الفقر، وحفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز الحوكمة، والمساواة بين الجنسين، والإدارة الضريبية والمالية، والتحول الرقمي⁽⁴⁾. وعلى سبيل المثال، قام البرنامج الإنمائي بتيسير التعاون مع الصين وسري لانكا لمساعدة إثيوبيا على تحسين إمكانية الوصول إلى حلول الطاقة المتجددة، باستخدام تقنيات الغاز الحيوي والكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية لإفادة أكثر من 10 000 أسرة معيشية في المناطق الريفية. ويسر البرنامج الإنمائي أيضاً تبادل المعرفة بين بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال وباكستان بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز كفاءة حفظ المياه وإدارتها من خلال التعاون العابر للحدود. وفي مثال آخر، توسط البرنامج الإنمائي في شراكة بين جزر سليمان وجزر مارشال لتعزيز القدرة على مكافحة غسل الأموال والحد من الفساد وتعزيز الحوكمة الفعالة، بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(4) انظر بوابة الشفافية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاحة على الرابط التالي: <https://open.undp.org/>

33 - وقامت إدارة الشراكات المتعددة الأطراف والتعاون الإنمائي في منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي التابع للمنظمة بتسيير 14 مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بمشاركة أكثر من 80 بلداً، بالإضافة إلى أنشطة المنظمة على المستوى العالمي⁽⁵⁾. وتشمل الإنجازات الرئيسية تيسير التعاون الثلاثي بين فرنسا وكينيا ومدغشقر لدعم القطاعات الزراعية في كينيا ومدغشقر، مع تعزيز قدرة التعاونيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق في فرنسا. ومن خلال عمليات التبادل بين الأقران فيما يتعلق بالتجارب الوطنية، مثل النموذج الكيني للوفاء بالمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، اكتسبت الشركات الملغاشية مهارات لتجاوز المتطلبات التنظيمية للوصول إلى الأسواق الأوروبية مع تعزيز سلاسل القيمة الحافلة بفرص العمل والممارسات التجارية المسؤولة.

34 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دليل إطار قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الجوانب التقنية والإجرائية للاختبار التجريبي. ويمثل الدليل معلماً رئيسياً لدعم الاختبار الطوعي للإطار المتفق عليه لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من مجموعة من الأدوات المصممة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على قياس مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة عام 2030 والإبلاغ عنها. وسيتم تجريب الإطار في كل من إكوادور والأردن وماليزيا وناميبيا ونيجيريا وبرو وقطر، والتي ستقدم ملاحظات حول جدوى وتحديات قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تطبيق الإطار، مما يعزز في نهاية المطاف القدرات الوطنية على الإبلاغ عن المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

35 - وفي عامي 2023 و 2024، يسرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العديد من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التعلم من الأقران وتبادل المعرفة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وفي عام 2023، عززت التعاون الأقليمي من خلال ربط أوروغواي بالدول العربية لتبادل النهج المبتكرة لتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي، مما ألهم مصر لوضع خطة مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسر البرنامج التبادل التقني بين جيبوتي ومصر في مجال التعدادات الرقمية للسكان والمساكن، حيث حصل على تبرع من مصر يتمثل في 1 400 جهاز لوحي لدعم التعداد السكاني الذي أجري في جيبوتي في عام 2024. وفي عام 2024، نظمت الإسكوا أكثر من 85 فعالية ركزت على تصميم السياسات وتنفيذها، وتكييف سوق العمل، والحد من عدم المساواة، بما في ذلك حلقات عمل حول دمج الأخصائيين الاجتماعيين في أنظمة الحماية الاجتماعية وسد الفجوات في المهارات في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي المنتدى العربي الثالث من أجل المساواة، الذي عقد في القاهرة، تم عرض أفضل الممارسات من البلدان التي نجحت في التخفيف من أوجه عدم المساواة خلال الأزمات المتداخلة. وتجسد هذه الجهود التزام الإسكوا بتعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات في جميع المناطق بهدف تعزيز الاستجابات السياسية ونتائج التنمية.

36 - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2023. وتهدف هذه الهيئة الحكومية الدولية الجديدة إلى دعم الدول الأعضاء بآليات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك باستخدام مؤشرات تتجاوز معايير الرفع من القائمة استناداً إلى نصيب الفرد

(5) منظمة العمل الدولية، "التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية: استعراض عام 2024". متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/sites/default/files/2025-01/Results%202024%20RBTC-SSTC_FINAL.pdf.

من الناتج المحلي الإجمالي، مثل الضعف المتعدد الأبعاد، وذلك لكي لا يُترك أحد خلف الركب. وقرر رؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اجتماعهم الأول في عام 2024، تأييد الإطار العالمي والطوعي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيادة الأونكتاد، وتعزيز قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال عقد حلقات عمل تدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المؤتمر بإعداد خطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج ومشاريع التعاون الإنمائي الدولي، والتي ستعرض في الاجتماع الثاني للمؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2025.

37 - وفي عام 2023، أطلق المنسق المقيم في تايلند، بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الدولي التايلندية، ثلاث مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن إطار التعاون الإنمائي المستدام في تايلند 2022-2026. وتهدف هذه المبادرات الرائدة إلى النهوض بالزراعة العضوية وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك بناء قدرات القابلات.

رابعاً - دعم شبكات ومؤسسات الجنوب

38 - من بين التوصيات الأكثر تأثيراً في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التوصية بإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو تعزيزها. وبدون هذه المؤسسات لمواصل تعزيز التعاون الإنمائي، فإن العديد من خطط العمل الواعدة لن توثي ثمارها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حفزت كيانات الأمم المتحدة الجهود المبذولة لتصميم وتنفيذ مبادرات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الشبكات الإلكترونية ومنصات المعرفة والتعلم عن بعد والتدريب الافتراضي.

39 - وفي عام 2024، أجرى مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية تجديد شاملة لمنصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي منصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتبادل المعرفة وإقامة الشراكات فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد ركزت عملية التجديد على تحسين تجربة المستخدم بشكل عام، وتحديث الوظائف والتقنيات الأساسية، وتعزيز الوصول إلى المنتجات المعرفية والبيانات والأبحاث المتاحة. وتعمل المنصة حالياً كمستودع عالمي مفتوح للممارسات الجيدة والحلول والمنتجات المعرفية والموارد الأخرى المتاحة للجميع. وفيما يتعلق بوظيفة تبادل المعرفة، تحتوي المنصة على معلومات عن أكثر من 960 حلاً عملياً يغطي جميع أهداف التنمية المستدامة؛ وفيما يتعلق بالشراكة، فقد تم تسجيل أكثر من 600 منظمة على المنصة. وتوضح الممارسات الجيدة المعروضة على المنصة كيفية الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمواجهة التحديات الإنمائية على المستوى المحلي من خلال تبادل المعارف بين الأقران بشأن مختلف مسائل التنمية المستدامة وبين مختلف المناطق الجغرافية.

40 - ودعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار استراتيجيتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، شبكة آسيا والمحيط الهادئ للعلاج الإشعاعي للأورام من أجل تعزيز القدرات على اتخاذ القرارات السريرية والتعليم المهني المستمر لأخصائيي العلاج الإشعاعي للأورام والفيزيائيين الطبيين والمعالجين بالإشعاع في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2024، اجتمع أكثر من 30 خبيراً في مجال السرطان في بالي بإندونيسيا لإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ مجالس الأورام الافتراضية

على مدار ثلاث سنوات. وقد أنشئت هذه المجالس في أعقاب جائحة كوفيد-19، وكانت بمثابة وسيلة لتجميع الخبرات والموارد في مجال الأورام من جميع أنحاء المنطقة لتحسين عملية اتخاذ القرارات السريرية ومواجهة تحديات رعاية مرضى السرطان بشكل أفضل.

41 - ولتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم العمل في إطار استراتيجية أفريقيا للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بالتعاون مع تحالف رواد الأعمال في أفريقيا والمبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا، وذلك للجمع بين قادة الأعمال من جميع أنحاء القارة لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تطلق الإمكانات الاقتصادية لأفريقيا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 2023، عرض تحالف رواد الأعمال في أفريقيا المعرفة الفنية حول كيفية دفع العمل بهدف تحقيق نتائج ذات مغزى بشأن الالتزامات المتعلقة بأهداف الطاقة المتجددة وخطط القدرة على الصمود. وعلى نحو مماثل، حققت المبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا انخفاضا بنسبة 25 في المائة تقريبا في البصمة الكربونية بين الشركات المشاركة تماشيا مع بيان رواد الأعمال الأفارقة بشأن المناخ الصادر خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

42 - وفي عام 2023، نظمت المنظمة الدولية للهجرة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية في المغرب، بالتنسيق مع مديرية علم الأوبئة ومكافحة الأمراض، حلقة عمل ثانية "المدرسة الشتوية" حول الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، ومبدأ العيش مع المهاجرين. وقد جاء المشاركون من مصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس واليمن، وشكلوا معا شبكة من مختلف الجهات الفاعلة المعنية بصحة المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأتاحت حلقة العمل فرصة لهم لصياغة توصيات بشأن إدماج المهاجرين في التغطية الصحية الشاملة والاستفادة من تجارب البلدان الشريكة في إدماج السكان المهاجرين في النظام الصحي.

43 - وبمناسبة انعقاد الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمديرين العامين من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2023، أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ موصل التعاون بين بلدان الجنوب⁽⁶⁾، وهي منصة افتراضية تفاعلية طوّرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لصالح دولها الأعضاء في المنطقة والجهات الفاعلة الرئيسية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وضممت هذه المنصة للمساعدة في التوفيق بين الجهات الفاعلة التي تعرض تقديم المساعدة التقنية والمستفيدين المحتملين. كما يعمل موصل التعاون بين بلدان الجنوب على تيسير التواصل والتعاون والنشط بين الجهات الفاعلة الرئيسية ومراكز الامتياز في المنطقة، بما في ذلك من خلال مجموعات العمل النشطة ومجتمعات الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء مواصلة التواصل مع بعضها البعض بين الدورات السنوية لمنتدى المديرين العامين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال منصة مجتمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

44 - وفي عام 2023، أطلقت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية شبكة العمل المشترك بين القطاعات والمشاركة الاجتماعية من أجل الإنصاف في مجال الصحة في الأمريكتين خلال مؤتمر حول العمل المشترك بين القطاعات من أجل تحقيق العدالة الصحية في الأمريكتين، والذي حضره أكثر من 140 مشاركا

(6) متاح على الرابط التالي: <https://sdghelpdesk.unescap.org/south-south-cooperation-connector>

من أكثر من 20 بلدا. وقد أنشئت هذه الشبكة بهدف تبادل الخبرات والدروس المستفادة بالإضافة إلى تعزيز القدرات والكفاءات في مجال العمل المشترك بين القطاعات من أجل الحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة من خلال معالجة محدداتها الاجتماعية.

45 - وأطلق مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب مختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو منصة عالمية مفتوحة لاختبار واحتضان حلول مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتعاون المختبر حاليا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومدينة مصدر، ومؤسسة زايد الدولية للبيئة، والمنظمة الخليجية للبحث والتطوير. ويهدف المختبر إلى التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة التي تواجهها البلدان النامية من خلال تعزيز الحلول المبتكرة والقابلة للتطوير التي تعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وهو مصمم للاستفادة من المعرفة والخبرة ومنظومات الابتكار لدى وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية.

خامسا - الدعم المقدم لتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات التمكينية الأخرى

46 - يؤدي عدم التكافؤ في الحصول على التكنولوجيات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويؤثر بشكل خطير على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وفي ميثاق المستقبل، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي المرفق به، التزمت الدول الأعضاء بسد الفجوة التكنولوجية داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها. وبالمثل، دعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مقررها 1/21، كيانات الأمم المتحدة إلى دعم السياسات الرامية إلى سد الفجوة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتسريع التحول الرقمي.

47 - وقد أكد رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ 77 والصين في إعلان هافانا بشأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي اعتمد في مؤتمر قمتهم الذي عقد في عام 2023، على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وشجعوا على إنشاء منصات جديدة للتعاون والتبادلات بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

48 - واحتفل تحالف الشركاء في السكان والتنمية، وهو تحالف حكومي دولي بين بلدان الجنوب أنشئ في عام 1994 بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسه بعقد مؤتمر دولي مشترك بين الوزارات في بنغلاديش حضره ممثلو 27 بلدا من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي إعلان دكا الذي نتج عن ذلك، التزمت الدول الأعضاء في التحالف بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياسات والاستراتيجيات والميزانيات الإنمائية الوطنية والاستفادة من فرص التحول الرقمي من خلال التأكيد على أهمية توليد البيانات واستخدامها لصياغة السياسات القائمة على الأدلة.

49 - وواصل المركز الدولي للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد، الذي افتتح في عام 2008 تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واستضافته حكومة ماليزيا، تيسير تبادل المعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام 2024، قدم نسخة محدثة من برنامجه التدريبي لصانعي السياسات الرفيعة المستوى بعنوان "تمكين الغد: النهوض بسياسات العلوم

والتكنولوجيا مع استشراف التكنولوجيا، والذي عمل على تعزيز تبادل الخبرات بين صانعي السياسات من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

50 - واستفادت مبادرة يقودها الشباب لمساعدة البلدان على معالجة الفجوة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار من تعاون اليونسكو ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتم إطلاق المشروع المعنون "خضرة التعليم العالي: تعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تأثيرات أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركة الشباب الهادفة وتوليف أدوار قيادية في إطار شبكة التعاون بين جامعات الجنوب"، وذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتم تقديمه بالتعاون مع حكومة الصين وإدارة مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقد يَسّر الحوار المنظم بين الجامعات الأعضاء في شبكة التعاون بين جامعات الجنوب، مما عزز مشاركة الشباب وتوليف أدوار قيادية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

51 - وسكان الريف والفئات المهمشة هم الأكثر استفادة من الرقمنة، ولكنهم أيضا الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب بسبب الفجوات الرقمية. ولذلك كان النهوض بالتحول الرقمي في المناطق الريفية مجال عمل رئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وبدعم قيّم من الصين وبالشراكة مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عززت المنظمة قدرات 12 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية على التعافي من تأثير كوفيد-19 على سبل العيش الريفية والنظم الغذائية في المناطق الريفية، مما أدى إلى تعزيز التحول الرقمي في المناطق الريفية وتحسين قدرة أكثر من 4 000 مزارع في البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الصمود. وشملت أهم الإنجازات في هذا الصدد عقد أكثر من 70 دورة تدريبية لمحو في مجال الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتسليم أكثر من 400 جهاز تكنولوجي، والتعاون مع أكثر من 50 كيانا، وإنشاء منصة المرفق للرقمنة الريفية والزراعية.

52 - وقد أدى ظهور جائحة كوفيد-19، إلى جانب أوجه عدم اليقين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى زيادة الفجوات الرقمية وعدم المساواة في التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عُقد المنتدى الخامس للمديرين العاميين في آسيا والمحيط الهادئ من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حول موضوع "الابتكار الرقمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب: دفع عجلة التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". وقد أتاح المنتدى للمشاركين فرصة لمناقشة أمثلة ملموسة لحلول الابتكار الرقمي مع إمكانية تكيفها في بلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يمهّد الطريق للنمو الشامل والتنمية المستدامة في العصر الرقمي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

53 - وبالشراكة مع وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة، دعم الاتحاد الدولي للاتصالات تبادل المعرفة وتعزيز القدرات في أوساط ممثلي المؤسسات الوطنية في جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا لتطوير نماذج للاتصال الرقمي المستدام وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية. وبدعم مالي من صندوق التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصين، تقوم وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا بمراجعة السياسة الوطنية لإدارة النفايات الإلكترونية من أجل إدماج مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج.

54 - وقدّم الأونكتاد الدعم لوضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتعاون الوثيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 وستكون مفيدة في الجهود الإقليمية الرامية إلى الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا لتسريع وتيرة التغيير الهيكلي والتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي. ويتضمن برنامج التدريب التجاري (TrainForTrade) مشروعاً مصمماً لتعزيز قدرات الكيانات الإقليمية لتعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجمع المشروع بين المتخصصين الحكوميين والمتخصصين في التجارة والتجارة الإلكترونية من هذه الدول، ويوفر لهم فرص التدريب المنظم وتبادل المعرفة.

55 - وعزز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية القدرات الحكومية لقياس التحول الرقمي على المستوى القطري من خلال سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل، الذي نفذته 25 بلداً في عام 2023. وقد استُخدمت البيانات المستمدة من سجل الأداء بالفعل في عملية صياغة السياسات في العديد من البلدان المشاركة، واعتمدت 10 بلدان سجل الأداء كأداة رسمية لقياس التحول الرقمي على المستوى الوطني. وبدعم من منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، أُطلق الصندوق "المسابقة الخاصة بالتكنولوجيا المالية في منطقة البحر الكاريبي في مجال الشمول المالي"، وذلك بالشراكة مع حكومات المنطقة وبالإستفادة من شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعالمية لتقديم حلول جاهزة للسوق من أجل تعزيز التعاون بين القطاعات من خلال جمع المنظومة المالية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي لدعم الابتكار والشمول المالي، وتعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وتبادل الخبرات بين دول الجنوب. وحصل خمسة فائزين بالجوائز على مبلغ 500 000 دولار في شكل تمويل قائم على الأداء لتوسيع نطاق حلول التجارة الإلكترونية للأشخاص المحرومين في منطقة البحر الكاريبي.

56 - وأسهمت الإسكوا في وضع أكثر من 15 وثيقة سياسات وطنية بشأن مواضيع تم تحديدها كمجالات اهتمام رئيسية في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجيات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي والجمهورية العربية السورية واليمن ودولة فلسطين؛ واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي في العراق وموريتانيا؛ وسياسات الحوسبة السحابية في العراق والجمهورية العربية السورية؛ وسياسات تقنية سلسلة الكتل والشمول الرقمي في الأردن. وبالإضافة إلى التغييرات في السياسات التي تم تمكينها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يسرت الإسكوا تبادل المعرفة والخبرات، بما في ذلك من خلال جولتين دراسيتين ركزتا على أدوات ومنهجيات التعداد الرقمي. وفي الجولة الأولى، قام موظفو المكتب الوطني للإحصاء في الصومال بزيارة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر؛ وفي الثانية، قام فريق من الإحصائيين والأخصائيين الديموغرافيين والمتخصصين في التكنولوجيا والبرمجة من المؤسسات الحكومية في مصر بزيارة نظرائهم الفنيين في المملكة العربية السعودية لمناقشة منهجيات التعداد السكاني المشترك.

57 - وبدعم من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والولايات المتحدة الذي يديره مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عززت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية قدرات وزارة الصحة في ترينيداد وتوباغو على دمج التكنولوجيا المتقدمة في نظام الرعاية الصحية في البلد. ومن خلال الصندوق، تم تخصيص ما مجموعه مليون دولار لتعزيز الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 وتوفير الدعم المالي لجهود تعاونية تشارك فيها وزارة الصحة في ترينيداد وتوباغو ومكتب المنسق المقيم ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وتتضمن

المشروع الذي يحمل عنوان "تسخير التكنولوجيا المتطورة والبسيطة للقضاء على كوفيد-19" دمج روبوتات الرعاية الصحية المتنقلة ذات الصفات البشرية لاستخدامها في قطاع الصحة العامة المحلي، الأمر الذي مكّن وزارة الصحة من دمج الأجهزة الصحية الرقمية في النظام الوطني لترينيداد وتوباغو.

58 - وبناء على نجاح نظام التحصين الإلكتروني ورصد اللوجستيات، الذي تم تطويره في عام 2018 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أتاحت وزارة الصحة الإندونيسية هذا النظام للبلدان الأخرى من خلال مركز الصحة الرقمية من أجل التنمية التابع للبرنامج الإنمائي. وفي عام 2024، ذهب مندوبو وزارة الصحة في ملاوي في زيارة دراسية للتعليم من التجربة الإندونيسية. وسيتم استخدام الدروس المستفادة من هذا التبادل في تطوير استراتيجيات لتبسيط لوجستيات الرعاية الصحية وضمان التوزيع العادل للقاحات في ملاوي.

59 - وقام مرفق/برنامج تنمية القدرات من أجل الحد من الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلم والتكنولوجيا، الذي ينفذه مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجمهورية كوريا، بدعم وضع حلول تقنية مفصلة وخطط تنفيذية لمواجهة التحديات في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وفيت نام، وتزويد أفراد المجتمع المحلي، ولا سيما النساء، بالمهارات اللازمة للممارسات المستدامة في إطار العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء.

سادسا - حشد الموارد للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

60 - هناك حاجة ماسة إلى تقوية الشراكات العالمية وتعزيز التعاون لمعالجة فجوات التمويل الآخذة في الاتساع، وتعزيز التعافي بعد الجائحة، وتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة. ويتضمن هذا الفرع من التقرير ملخصا للتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وكليات الأمم المتحدة لزيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وآليات التمويل الأخرى ذات الصلة، مما يدل على الطبيعة التكاملية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

61 - وفي عام 2023، حشد برنامج الأغذية العالمي موارد تقنية ومالية من 149 مؤسسة وطنية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقامت وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة للبرنامج بجمع موارد تمويل إضافية من بلدان الجنوب لمشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع والمؤسسات الخاصة. وأدى تحدي الابتكار في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي أطلقه برنامج الأغذية العالمي بدعم من حكومة الصين، إلى توسيع وتنويع نطاق حلول القضاء على الجوع التي تتبع من جنوب الكرة الأرضية وتمكين البلدان النامية من المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمقدمي خدمات تقنية.

62 - وتم إطلاق المرحلة الثالثة من مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين وأوغندا في عام 2023 لدعم تنمية قطاع الزراعة في أوغندا. وقد التزمت أوغندا بتقديم ما يقرب من 10 ملايين دولار، وهي واحدة من أكبر المساهمات المالية التي يقدمها بلد من أقل البلدان نموا لمشروع تعاون فيما بين بلدان الجنوب تيسره منظمة الأغذية والزراعة.

63 - وفي المنتدى العالمي الثامن للاستثمار، الذي عُقد في عام 2023، التزم الأونكتاد ومنتدى المستثمرين السياديين الأفارقة بشراكة تهدف إلى إطلاق الاستثمارات في مجالات مثل التحول في مجال الطاقة والبنية التحتية في أفريقيا، وذلك من خلال الاستفادة من المستثمرين المؤسسيين الأفارقة والعالميين، بما في ذلك الصناديق السيادية، للمساعدة في تمويل التنمية المستدامة، لا سيما في القطاعات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الشراكة أيضا إلى تعزيز الاستثمار والتعاون المشتركين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

64 - وأضيفت برامج جديدة إلى حافظة صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بفضل المساهمات الإضافية المقدمة من الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، أنشئت نافذة للتعاون الثلاثي بتمويل أولي من البرتغال استجابة لتوصية وردت في تقرير الأمين العام لعام 2022 المقدم إلى الجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/77/297). وواصل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والصين التعاون في إنشاء مرفق إنمائي عالمي مشترك بين الصين والأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يعكس جهدا مكثفا من جانب المكتب لتجميع الموارد المالية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الدول الأعضاء. وقد تم إنشاء أطر تعاونية مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية من أجل تعميق الدعم للحلول المبتكرة وجهود بناء القدرات، مما يعزز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مواجهة التحديات العالمية.

65 - وأخيرا، أقام أكثر من 50 بلدا من بلدان الجنوب شراكات مع الصناديق الاستثمارية التي يديرها مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ ما لا يقل عن 57 مشروعا إنمائيا، بميزانية إجمالية تتجاوز 43,6 مليون دولار. وأسهمت هذه المشاريع، التي تتراوح بين المنح التحفيزية الصغيرة والمبادرات التي تزيد تكلفتها عن مليون دولار، في تحقيق نتائج تنموية متنوعة. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من 3 ملايين شخص (52 في المائة منهم من النساء) من الجهود المبذولة لتحسين معارفهم وصحتهم وظروفهم البيئية والمعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، عزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر من 403 من الحلول والفرص التنموية لتبادل المعرفة. وأثرت المشاريع المدعومة من الصناديق الاستثمارية على السياسات والمؤسسات الوطنية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، عززت مبادرة قادتها اليونيسف في نيكاراغوا قدرة النظام التعليمي على إدماج الأطفال ذوي الإعاقة. كما يسرت الصناديق الاستثمارية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدءا من التخفيف من حدة الفقر ووصولاً إلى الطاقة النظيفة. وفي أوغندا، على سبيل المثال، تم تنفيذ مشروع بدعم من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع بهدف معالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن عن طريق تمكين النساء والشباب من خلال مبادرات الصناعة الزراعية. وبالمثل، دعم مشروع تم إطلاقه في بنين في عام 2024 إنتاج الملح المحلي من خلال بناء مصنع معالجة شبه حديث، وتركيب المعدات، وتوفير التدريب لأكثر من 1 400 من منتجي الملح. وواصل صندوق بيريز غيريرو الاستثماري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعم البحوث وتبادل المعرفة وحماية البيئة وتحسين إدارة الموارد.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

66 - قدم هذا التقرير معلومات عن الطرق المختلفة التي كثفت بها كيانات الأمم المتحدة جهودها لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملها من خلال بناء قدرات الموظفين، وتطوير أطر الرصد والتقييم،

وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن الأدوات والمنهجيات الاستراتيجية والبرنامجية. وسلط التقرير أيضا الضوء على التدابير المجدية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تشمل شبكات ومؤسسات حكومية وغير حكومية مكرسة لتبادل الموارد والخبرات والتجارب العملية في مواجهة تحديات التنمية في بلدان الجنوب. ويشكل الجهد التعاوني بين مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تطوير وحدة للتعليم الإلكتروني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية مثلا بارزا على العمل المشترك الذي يمكن توسيع نطاقه لتعزيز القدرة والاتساق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيكون التنفيذ الناجح للاستراتيجية المقبلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي ستتم صياغتها في عام 2025 مسؤولية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، مما يستلزم مشاركة ودعم جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية.

67 - ويؤكد العدد المتزايد من المواد التوجيهية والوحدات التدريبية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الاستثمار الذي تم في بناء الموظفين والقدرات المؤسسية للاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم. وتشكل نسبة الصكوك والاتفاقات التي تعكس مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤشرا على الجهود المتواصلة المبذولة لتعميمه على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى الاهتمام المستمر من جانب الدول الأعضاء بهذه الطريقة من التعاون.

68 - وإن العدد المتزايد من الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تم تعيينها وتوثيقها ونشرها، بما في ذلك من خلال منصات مختلفة على الإنترنت، يدل على الخبرات الوفيرة المتاحة للنهوض بالتنمية المستدامة وعلى الثقة في كيانات الأمم المتحدة كشركاء مفضلين عندما يتعلق الأمر بتيسير تبادل المعرفة في مختلف مجالات التنمية، لا سيما فيما يتعلق بتجريب النهج المبتكرة.

69 - وعلى الرغم من أن هذا التقرير يتضمن أمثلة على الموارد المالية التي تمت تعبئتها في الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتوسيع نطاق المبادرات من خلال تمويل أكثر قوة وتنوعا ويمكن التنبؤ به للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدة البلدان في تحديد أدوات مالية إضافية تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية المخصصة ومنصات التمويل الإقليمية، وآليات التمويل المبتكرة. وإن إشراك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومصارف التنمية في تطوير نوافذ تمويل مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيساعد على تعبئة التمويل الميسر وضمان حصول مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب على موارد كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استكشاف نماذج التمويل المبتكرة، مثل الاستثمار المؤثر والتمويل المختلط ومقايضة الديون، سيمكن بلدان الجنوب، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من توجيه الموارد المالية نحو مجالات التنمية ذات الأولوية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

70 - وستواصل كيانات الأمم المتحدة تعزيز آليات زيادة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما في تعزيز التعاون بين الشركات، وتبادل التكنولوجيا، والاستثمار في مبادرات التنمية التي يقودها جنوب الكرة الأرضية. ويتطلب ذلك أيضا إشراك منظمات المجتمع المدني في التقييمات التشاركية وتنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لضمان الشمولية والتأثير على مستوى

القاعدة الشعبية. وستقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم إلى الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية في العمل كمراكز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير الشراكات بين القطاعات، وتبادل المعرفة.

71 - وبعد سنوات عديدة من المناقشات حول كيفية قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل صحيح من خلال نهج طوعي تضعه بلدان الجنوب، فإن إطلاق دليل إطار قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الجوانب التقنية والإجرائية للاختبار التجريبي يمثل معلما رئيسيا، وينطوي الإطار الوارد فيه، والذي يجري تجريبه حاليا، على آفاق واعدة، ويمكن أن يشجع في نهاية المطاف المزيد من بلدان الجنوب على المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يعزز الزخم المتجدد لتسريع المساهمات في خطة عام 2030. وهذا يتطلب من كيانات الأمم المتحدة، تحت قيادة الأونكتاد، مواصلة دعم تنقيح الإطار وتوسيع نطاقه، وتشجيع المزيد من البلدان على اعتماد منهجيات موحدة لتقييم مساهماتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنها. ويكتسي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنها أهمية بالغة في هذا الصدد.

72 - وقد اضطلعت عدة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة بمبادرات مشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يدل على وجود نهج واعدة للنهوض بالتنمية المستدامة. وتنطوي هذه الجهود التعاونية على إمكانية توسيع نطاق التأثير وتعزيز تبادل المعرفة وتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية. وبالإستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية، يمكن لهذه المبادرات أن تسهم في مشاريع أكثر شمولاً وتكاملاً من شأنها تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون بمثابة حافز لجذب موارد مالية وتقنية إضافية، وتعزيز الشراكات وتقوية القدرات المؤسسية.

73 - ونظرا للتحديات العالمية الملحة التي تواجه جنوب الكرة الأرضية، لا بد من توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك العمل المناخي؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتحول الرقمي؛ والإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي. وينبغي الإستفادة من كلتا الطريقتين، وينبغي أن تكونا مكملتين للتعاون بين الشمال والجنوب. وسيكون توسيع التعاون الرقمي بين بلدان الجنوب ضروريا لسد الفجوات الرقمية وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء البنية التحتية الرقمية في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكثيف تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع وتيرة نشر الابتكارات وتعزيز الشراكات التكنولوجية وتعزيز قدرات البلدان النامية على مواجهة التحديات الإنمائية المعقدة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تيسير تبادل الممارسات الجيدة والاستراتيجيات والسياسات وتعزيز المنصات التي تمكن البلدان النامية من التعاون على إيجاد حلول تنهض بالتنمية المستدامة في هذه المجالات البالغة الأهمية.